تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر

Leading International Experiences for Startups and their Importance to Algeria

بن موسى حسان[1] *

[1] جامعة يحي فارس (المدية)

تاريخ الاستلام: 2022/06/22؛ **تاريخ القبول:** 2022/07/19؛ **تاريخ النشر:** 2022/12/31

ملخص: تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجارب دولية لمؤسسات ناشئة وسبل تطويرها باعتبارها الخيار الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة، الني تمثل منطلقا أساسا لتحقيق مختلف أبعادها، لذلك تم التطرق إلى دراسة بعض حالات دولية في هذا المجال بغية الاستفادة منها ونقل مميزاتهما إلى الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لشرح بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التطبيقي الذي يلاءم دراسة الحالة لعرض تجارب بعض المؤسسات الناشئة الرائدة، وحسب نتائج الدراسة تبين أن الجزائر تعاني من نقص الأعمال الرائدة حيث أن أغلبها لا يلبي احتياجات السوق، ولكي تنجح التجربة الجزائرية في تطوير مؤسساتها الناشئة يتحتم وضع استراتيجية متكاملة بالاستفادة من التجارب الرائدة للنهوض بهذا القطاع.

الكلمات المفتاح : مؤسسات ناشئة، تنمية مستدامة، تجارب دولية

تصنيف JEL : E2 ,M1, M2

Abstract: The study aims to shed light on international experiences of emerging institutions and ways to develop them as a strategic option in achieving sustainable development, which represents a basis for achieving its various dimensions. Addressing the most important challenges faced by emerging institutions in Algeria, and in this study we have relied on the descriptive approach to explain some concepts related to the subject, and the applied approach that fits the case study to present the experiences of some leading emerging institutions.

Most of them do not meet the needs of the market, and in order for the Algerian experience to succeed in developing its emerging institutions, it is imperative to develop an integrated strategy by taking advantage of the pioneering experiences to advance this sector.

Keywords: Startups, sustainable development, international experiences.

Jel Classification Codes : E2 ,M1, M2

*: hacene.mna@gmail.com .

I- تمهيد :

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في العقود الأخيرة من القرن الماضي من طرف الجهات الرسمية والهيئات الأكاديمية على حد سواء، حيث أصبحت تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي فشلت في إعادة التوازن للأسواق وتحقيق خطط التنمية المستدامة.

كما أصبح الاتجاه السائد اليوم في العالم هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها من أجل تشجيع قيامها والعمل على إيجاد الطرائق والأطر والاستراتيجيات والمتطلبات لنجاحها، حيث أن الاتجاه لدعمها يظهر بشكل واضح باعتباره قطاعا حساسا يرتقي بالاقتصاد الوطني ويهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة حيث قامت باستحداث أجهزة مرافقة ومساعدة لحاملي المشاريع الاستثمارية للحصول على الموارد اللازمة، إلا أن هذه المؤسسات لا تزال تعاني صعوبات وتحديات جعل ضرورة التكوين المعرفي والبحث عن أفضل المؤسسات الناشئة التي تمثل نماذج تمكن من فهم الكثير من الجوانب.

لقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا دوليا في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الدولي، لذلك اهتمت الجزائر بهذه الأبعاد من خلال السعي إلى إنشاء العديد من المؤسسات ووضع البرامج والاستراتجيات التي تهدف لتحقيق هذه التنمية.

إشكالية الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول إبراز أهمية المؤسسات الناشئة في بيئة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها الرهان الجديد من خلال عرض لأهم التجارب الرائدة للمؤسسات الناشئة، وهذا بطرح التساؤل التالي:

ما هي أهم التجارب الرائدة للمؤسسات الناشئة حاليا؟ وما أهم ما يستفاد منها ؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المؤسسات الرائدة في الفترة الحالية؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- ما هي أهم الدروس التي يستفاد منها من خلال تجارب هذه المؤسسات ؟

فرضية الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في أن هناك آثارا اقتصادية واجتماعية للمؤسسات الناشئة وأنها تساهم بشكل رئيس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

أهمية الدراسة:

إن الدور الذي أصبحت تؤديه المؤسسات الناشئة ومساعدتها بشكل متزايد في دفـــع عجلة التنمية الاقتصادية وخاصة تحقيق التنمية المستدامة جعل الدراسة تكتسي أهمية بالغة في ظل التحديات والتطورات الحالية، بالإضافة إلى إيجاد أفكار إبتكارية جديدة لتطوير وخلق مؤسسات تتماشى مع آخر مستجدات التكنولوجيا بالاعتماد على تجارب سابقة رائدة في هذا المجال تكون دعما في نجاح هذه المؤسسات.

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تسليط الضوء على النقاط التالية:

- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة؛
- عرض تجارب ناجحة في مجال أداء المؤسسات الناشئة؛

- إبراز الأهداف الاقتصادية للمؤسسات الناشئة؛
- وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية، نستخدم المنهج الوصفي وذلك لشرح المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وكذلك التنمية المستدامة، والمنهج التطبيقي الذي يلائم دراسة الحالة لعرض تجارب بعض المؤسسات الناشئة الرائدة باستعراض بعض الإحصائيات والتحليلات، واستخلاص أهم مقومات نجاحهم، ودراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ما يلي:

- الإطار النظري الذي نتناول فيه أهم المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والمؤسسات الناشئة.
- عرض لأهم التجارب الرائدة الناجحة.
- واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1. الإطار النظري:

شهد العالم تغيرات عديدة وتحديات كبيرة في ظـــل الأزمات الاقتصادية المتتالية، بحيث أصبح الميـــول إلى المؤسسات الناشئة الساعية إلى الأعمال المستدامة والتطور المستمر مـن خلال تحقيق التنمية المستدامة يحـظى بالاهتمام الكبير لحماية الاقتصاد على العموم، وعليه سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم المفاهيم الأساسية.

1.1. مفهوم التنمية المستدامة:

تتفق المفاهيم والتعريفات للتنمية المستدامة في أنها تتحقق من خلال تفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا على اختلاف التعريفات المقدمة من طرف الباحثين والهيئات الدولية المهتمة بالموضوع، وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: النظام الحيوي للموارد، والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي (محمود، 2012، صفحة 11).

ومن أهم التعريفات العلمية أن التنمية المستدامة: تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، وانسجاما مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند دراسة البعد البيئي أن هناك ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب، التوازن بين الكائنات الحية، والتوازن بين الأجيال (محمود، الأراضي ودورها في التنمية الحضرية المستدامة، محافظة السويس: الواقع وآفاق المستقبل، 2015، صفحة 3).

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها محصلة تفاعل لكل أطراف المجتمع الدولي من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتحقيق تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية طلباتها (لخضاري، 2018، صفحة 211) ، ولتحقيق التنمية المستدامة فإنه يجب التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. (محمود، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، 2012، صفحة 12) .

2.1. مفاهيم متعلقة بالمؤسسات الناشئة

1.2.1.تعريف المؤسسات الناشئة:

حسب كثير من المفكرين في هذا المجال لا يوجد تعريف دقيق وموحد يحدد ماهية المؤسسات الناشئة حتى وإن كان الاتفاق حول أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، والسبب راجع لاختلاف مراحل النمو الاقتصادي في معظم دول العالم وإمكانية التنسيق بين هذه المؤسسات والسياسات الاقتصادية السائدة، بالإضافة إلى تعدد المعايير المعتمدة في تحديد التعريف. (العابد برينيس، 2017، صفحة 277).

ومن بين التعريفات: أن الشركات الناشئة هي: "شركة جديدة عادة ما تكون صغيرة، في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومربحة وتمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمـو مرتفع"، أو هي "شركة نشطة مستقلة قانونيا، لا يتجاوز عمرها عشر سنوات من تاريخ التسجيل الرسمي، وتعمل في واحد أو أكثر من القطاعات ذات الإمكانات المرتفعة / النمو المرتفع" (بنو جعفر، شالا، و طبوش، 2021، صفحة 93).

وبالرجوع إلى مختلف التعريفات وحسب إطلاعنا المحدود، فإنه إجمالا يمكن القول أن المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة النشأة تبتكر منتجا جديدا أو تطور منتجا قديما بمواصفات حديثة، تمتلك الطموح للتوسع، وتسعى غالبا للاستدامة وتحقيق الربح.

2.2.1.مميزات المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص يمكن اختصارها فيما يلي (بورنان و صولي، 2020، صفحة 133):

- **شركات حديثة العهد:** بحيث تسعى إلى تحقيق التنمية واستدامتها،
- **شركات يافعة:** حيث تسعى إلى التطور من شركات ناشئة إلى شركات ناجحة، أو الإغلاق والانسحاب،
- **شركات لها فرصة النمو التدريجي المتزايد:** أي إمكانية النمو السريع وتوليد إيراد أسرع بزيادة الإيرادات والأرباح بدون زيادة التكاليف،
- **شركات متعلقة بالتكنولوجيا:** وهذا ما يجعلها تقوم على أفكار جديدة معتمدة على التكنولوجيا المتطورة،
- **شركات تتطلب تكاليف منخفضة:** وهذا ما يجعلها تحصل أرباحا بشكل سريع مقارنة مع التكاليف مثل شركة مايكروسفت،

بالإضافة إلى ما سبق، تتميز هذه الشركات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير غير المعقدة، وسهولة التأسيس إذ يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشاءها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق المنفعة والفائدة، وكذلك السعي للاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل (مشري، 2011، صفحة 19)، أو فتح رأس المال للمولين الخارجيين كالتمويل الجماعي، مع التأكيد أن الشركات الناشئة غالبا ما ترتبط بالأسواق المحلية، لهذا فإن نشاطها يكون محصورا في التعامل مع السوق المحلي وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة.

3.1. أهمية المؤسسات الناشئة في اقتصاديات بعض الدول:

يعتبر قطاع المؤسسات الناشئة أحد القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم ، وهذا ما دع ا أغلب الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذه المؤسسات وذلك راجع إلي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى المؤسسات الناشئة لتحقيقها.

يمكننا تلخيص أهمية و دور المؤسسات الناشئة في الدول النامية في النقاط التالية:

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة،
- الابتكار في البحث والتطوير،
- زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية،
- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي،
- استثمار المدخرات و تعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي،
- لمساهمة في النمو الاقتصادي. (حسين و صديقي، 2021، صفحة 71)

ونجد في الدول المتقدمة المؤسسات الناشئة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية أكبر

في **الاقتصاد الأمريكي** : تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات الناشئة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا لكثير من الدول فبالرغم من أنها تعتبر أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخل عن مساندة ودعم هذه المؤسسات، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22 مليون مؤسسة ناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطها وتوفير ما يقارب 60 %من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلى الإجمالي بـ43 % في نفس البلد (مشري، 2011، صفحة 22)، أما في **الاقتصاد السعودي** : فقد أصبحت الأعمال الخاصة من خلال إنشاء المؤسسات الناشئة يعتبر خيارا يمكّن من حل مشاكل الملايين من الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الذين يجدون صعوبة في الحصول على منصب العمل الموافق لإمكاناتهم ومستوياته، وهي تمثل العمود الفقري في الاقتصاد السعودي والسمة المميزة له، والشئ الذي يؤكد هذا هو أن قطاع المؤسسات الناشئة يشكل حوالي 90 %من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الخاص، وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني السعودي خصصت لهذا القطاع اهتماما كبيرا وخاصا لهذا القطاع (المنشآت، 2005، صفحة 2)، وفي **الاقتصاد الهندي:** تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، وبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر، وكان للصناعات الصغيرة والناشئة الدور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند والتي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير، من حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، حيث تساهم هذه المؤسسات البالغ نسبتها 95 % بـ 30% من الناتج المحلي الإجمالي (راتول و بن داودية، 2006، صفحة 175).

2. عرض لأهم التجارب الدولية الرائدة :

نستعرض من خلال هذا المحور بعض أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال تجارب كل من ايطاليا، الهند ومصر، بغية الاستفادة من هذه التجارب:

1.2. المؤسسات الناشئة في إيطاليا

تعتبر المؤسسات الناشئة في إيطاليا نموذجا ناجحا ومتميزا، وتعرف هذه المؤسسات بأنها مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتوج معين، بحيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة، فتكمل الشركات بعضها البعض وتعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها،

لسهولة وسرعة انجاز العمل ، وهذه العملية تعتبر إحدى مميزات الشركات الناشئة على العموم، ونجاح هذه المؤسسات يعود إلى ما يلي:

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، لكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛
- وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها،
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير هذه المؤسسات بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (راتول و بن داودية، 2006، صفحة 173).
- التمركز الجغرافي والمتخصص قطاعيا، حيث قدر عدد العناقيد 200 عنقودا يعمل بها حوالي 2200000 عاملا في القطاع الصناعي، ويقدر عدد المؤسسات بها 90000 مؤسسة برقم أعمال يقدر بـ 670مليار أورو. (جباري و العوادي، 2012) .

1.1.2. مميزات المؤسسات الناشئة في إيطاليا

حسب إحصائيات تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا لسنة 2004 فإن المؤسسات الناشئة في ايطاليا تشكل ما نسبته 97.7% من مجموع المؤسسات العاملة لتصل، إلى ما يقارب 99.9% سنة 2014 أي ما يعادل 3694000 مؤسسة (ساحل و بن تفات، 2017، صفحة 622)، وتوظف ما يقارب 59 % من حجم القوى العاملة، بمساهمة تقدر 49.5%من الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات تقارب 47 %من مجموع الصادرات الإيطالية، والجدير بالذكر أن معظم هذه المؤسسات تنشط في قطاع الصناعات التحويلية.

2.1.2. السياسات والحوافز الايطالية لصالح المؤسسات الناشئة:

إن للجانب التشريعي في الحكومة الإيطالية الدور الكبير في نمو الشركات الناشئة وتسهيل عملها، بالإضافة إلى الاستفادة من سياسة الحكومة ومشاركة عدة وزارات في ذلك وأهمها وزارة الصناعة، وزارة الجامعات والبحث التكنولوجي ووزارة التجارة الخارجية. (راتول و بن داودية، 2006، صفحة 174).

3.1.2. أهم المؤسسات الناشئة الرائدة في إيطاليا:

نستعرض بعض أهم الشركات الناشئة في إيطاليا في بعض مجالات الأعمال المالية والتطوير التكنولوجي كما يلي (العربية.نت، 2019):

- **"airgloss"**: تقوم بتطوير منتجات متقدمة تعمل على تحسين الراحة في الأماكن الداخلية وتقليل المخاطر الصحية من خلال التحكم الذكي في جودة الهواء وهي متخصصة في تطوير أجهزة مراقبة بيئية متطورة توفر جودة عالية من الهواء مناسبة لدرجة المستهلك مبنية على تقنية "Multi Sense" ، والهدف هو التشجيع على توفير الطاقة وتقليل الإنبعاثات ووضع الابتكارات المفيدة في متناول الجميع.

- **"Valid Actor"** : توفر شركة Valid Actor مجموعة متكاملة من الأدوات والخدمات التي تهدف إلى تحسين تفاعلات العملاء مع الشركة المصنعة،كما توفر مجموعة من الوظائف تساعد الشركات على مكافحة التزوير وحماية المنتجات والعلامات التجارية وعادات الإنفاق الخاصة بالعملاء.

- **NTP Nano Tech Projects** :هي شركة إيطالية ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وتقنية النانو، حيث تقوم بتطوير حلول ومنتجات للكشف البصري في المجال الطبي الحيوي والتكنولوجيا المبتكرة للكشف عن الفيروسات بناءً على استخدام أجهزة الاستشعار الحيوية والجزيئات النانوية،كما تعمل على تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية

للمرضى وخفض التكاليف في تطبيقات التشخيص الجزيئي، وفي عام 2015 تم الاعتراف بها كأول شركة إيطالية "مبتكرة ناشئة في قطاع المهن الاجتماعية.(SIAVS) ".

- **"Impossible.bot"**: تتيح هذه التقنية للمستخدمين إنشاء شات بوت (برنامج يحاكي المحادث ـــــة البشرية عبر الرسائـل أو الأوامر الصوتية)، أسرع مـــــتن أي وقت مضى، دون الحاجة إلى كتابة رمـــــز أو محتوى خاص، ويستغرق تشغيل تقنية "Impossible.bot" أقل من 10 دقائق في المتوسط، مقارنة بمدة ستة أشهر التي تستغرقها المنصات الأخرى.

- **"Little Sea"**: قامت هذه الشركة بابتكار تقنية حاصلة على براءة اختراع تقوم تلقائياً بتحويل البيانات والأفكار إلى مقاطع فيديو ديناميكية وتواصلية عالية، وتتيح للشركات توفير أوقات إنتاج مقاطع الفيديو بشكل كبير ويمكنها أن تبدأ في التواصل مع العملاء من خلال منهجية شخصية واحدة.

- **"mode finance"**: أول وكالة تقنية مالية للتصنيف الائتماني في أوروبا، وهي مسجلة على أنها وكالة تصنيف ائتماني ومؤسسة خارجية للتقييم الائتماني، وتعتبر الشركة متخصصة في الاستشارات المالية وتقييم الجدارة الائتمانية للشركات، كما تقوم بتطوير حلول الذكاء الاصطناعي لتقييم مخاطر الائتمان وإدارتها.

2.2.المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الهندي:

يضم قطاع المؤسسات الناشئة في الهند أكثر من 40 مليون وحدة صناعية وهو ما يشكل 95 %من عدد المؤسسات أغلبها مؤسسات مصغرة شكلت ما نسبته 85 %، ويرجع نجاح هذا القطاع إلى تضافر مجموعة من العوامل والإمكانات (العابد برينيس، 2017، صفحة 283)، بالإضافة إلى العمالة المتوفرة نظرا للكثافة السكانية الكبيرة، وتتميز هذه المؤسسات بالقدرة الكبيرة على خلق فرص العمل، بالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر، وقد كان لها الدور الكبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع في المنتجات.

1.2.2. أهم أسباب نجاح المؤسسات الناشئة في الهند

تعود أهم أسباب نجاح قطاع المؤسسات الناشئة في الهند إلى ما يلي(القمحاوي، 2012):

أولا: السياسة الحكومية

إن المصالح والفوائد المتبادلة بين قطاع المؤسسات الناشئة والحكومة الهندية حالت دون الانفصام بينهما، فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلاً عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضًا، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

ثانيا: الدعم الحكومي

تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الناشئة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:

- **الحماية** : حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.

- **التمويل**: بمعني السماح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

- **توفير البنية الأساسية لتلك المشروعات**: وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.
- **السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة**: بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

ونظرا لأهمية قطاع المؤسسات الناشئة في تنمية الصناعات الهندية فقد قامت الحكومة بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم لقطاع المؤسسات الناشئة حيث تعمل جميع تلك الهيئات تحت قيادة وتنسيق وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية.

كما تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، ويقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة، كما يقوم هذا الجهاز بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ويعمل على تحقيق أهدافه في فتح أسواق جديدة وهذا بتخصيص ميزانية مقدرة بحوالي 125 مليون دولار بهدف تصحيح البرامج المتعثرة من طرف هذا القطاع(راتول و بن داودية، 2006، صفحة 176)

وقد أنشأت الحكومة الهندية صندوقًا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المؤسسات الناشئة، وتحسين مستوى العمالة ورصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا جدوى بالنسبة للاقتصاد الوطني في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى توفير البنى الأساسية والمؤسسات القاعدية التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية (راتول و بن داودية، 2006، صفحة 177).

2.2.2. أهم المؤسسات الناشئة في الهند

نستعرض فيما يلي أهم المؤسسات الناشئة في الهند (ممدوح، 2019):

- **شركة Arzooo**: هي واحدة من أكبر وأسرع الشركات الناشئة في مجال تجارة التجزئة بين الشركات في الهند، تتعامل مع إلكترونيات العملاء، وتساعد المنصة شركات البيع بالتجزئة B2018B على شراء الإلكترونيات بأسعار رخيصة، ويتم تمويل هذه الشركة من قبل 11 مستثمرًا، كما حصلت على العديد من الجوائز مثل Business Excellent في التجارة الإلكترونية، والعلامات التجارية المرموقة كما تم إبرازها في العديد من الوسائط مثل The Economic Times و VC bay و Your Storyو Business Standard وغيرها.
- **BeepKart**: هي عبارة عن منصة تقنية عبر الإنترنت تعمل في مجال المركبات الكهربائية ذات العجلتين، تم تأسيسها بواسطة Hemir Doshi و Abhishek Saraf في عام 2020، وهي الشركة الناشئة الوحيدة في الهند التي تساعد مستخدميها على شراء السيارات الكهربائية بأسعار معقولة جدًا والقيام بعمليات التوصيل للمنازل، كما تقوم المنصة أيضًا بتثقيف مستخدميها حول مزايا استخدام العجلتين الكهربائية، ومساعدتهم في الحصول على قروض وتأمين، وكذلك حساب مدخراتهم.

- **بيجنيس**تأسست Bijnis في عام 2014 ، عبارة عن منصة تساعد في جلب المصانع غير المتصلة بالإنترنت إلى الإنترنت، من خلال تقنية المنصة تهدف إلى جعل المصانع أكثر ذكاء وأسرع فعالية من حيث التكلفة وذلك من خلال ربط المشترين بالبائعين المحتملين، يمكن للمصانع التسجيل في التطبيق لإجراء عمليات شراء بالجملة ويمكن للمشترين العثور على أي مصنع يرغبون فيه.

- **بيليسي:** تأسست Billeasy في عام 2015 من قبل Akash Patil كما يوحي الاسم، فهي واحدة من الشركات الناشئة المعروفة في الهند التي تركز على التمويل في مومباي، حيث تساعد منصة fintech على إدارة الأموال باستخدام فكرة الإيصالات الرقمية، وتقوم المنصة أيضًا بتتبع الضمانات الخاصة الزبون وإدارة الفواتير الخاصة به ومشاركة إيصاله، أحد مستخدمي المنصة هو McDonald بحيث يتم مساعدة المستخدمين على تحقيق أقصى استفادة من تجربة التسوق الخاصة بهم من شراء المنتجات إلى جمع العروض من العلامات التجارية المفضلة لديهم.

- **شركة لوجينيكست LogiNext**: أثبتت هذه الشركة الهندية أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال اللوجيستيات والنقل، فالشركة تساعد المؤسسات على تخطيط وإدارة جداول إرسال واستلام البضائع في أفضل توقيتات وأقل تكلفة ممكنة، كما أنها تتحكم في أوقات عمليات نقل البضائع بشكل دقيق وفعال، ومن خلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي فإن تتبع الشحنات التجارية والبضائع دقيقة بدقيقة، ومعرفة الوقت الفعلي للاستلام والتسليم بدقة متناهية، وضمان تحسين عمليات إدارة الخدمات اللوجستية والميدانية من أهم مميزات استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمات النقل والدعم اللوجيستي.

3.2. التجربة المصرية:

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم مـــــن حداثتها نسبيا، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمؤسسات الناشئة إلى سنة 1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية، وقد اتخذت مصر خطوات مهمة لتعزيز سياستها الخاصة بهذا القطاع ففي نوفمبر2016 م أطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية إستراتيجية وطنية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية حتى عام 2020م، تم تطويرها بدعم من التحاد الأوروبي.

1.3.2. مميزات المؤسسات الناشئة في مصر

تبعا لإحصاءات وزارة الاقتصاد المصرية لسنة 2003 فإن عدد المؤسسات الناشئة يمثل 90 %من مجموع عدد المؤسسات، حيث يغطي ما نسبة 66 %من القوى العاملة فيها، كما تنتج 80 %من القيمة الصناعية من الدخل الوطني، علما أن حجم المؤسسات الصناعية الخاصة غير المسجلة قدر بـ 54 %من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة نتيجة للمعوقات والقيود المترتبة على التسجيل، وتبعا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 فقد بلغ مجموع الإنتاج الصناعي في مصر حوالي 23734 مليون دولار بنسبة 24.8%من الناتج المحلي، وبلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات في هذا الناتج 40%، أما فيما يتعلق بالصادرات قدرت نسبة مساهمة هذه المؤسسات 40.6 %من مجموع صادرات القطاع الصناعي في حين قدرت وارداتها نسبة 16% من مجموع الواردات.

2.3.2. مزايا وآثار المؤسسات الناشئة في مصر:

هناك العديد من المزايا والآثار التي تتميز بها الناشئة لمؤسسات وتعطيها القدرة على أداء دور مهم وحيوي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، ويتمثل ذلك بصفة خاصة في النقاط التالية(عبد النبي، 2012) :

- المساهمة الكبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر؛

- المساهمة بنشر الصناعات جغرافيا وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي؛
- المساهمة في التنمية الإقليمية والعمرانية في مصر، حيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دورا إيجابيا في إعادة توزيع الدخول سواء من حيث الوظيفة أو من حيث الجانب الإقليمي؛
- بما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها، كما أن المشروعات الناشئة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة؛
- تساهم في خلق المهارات والقدرات الفنية الإدارية الأمر الذي يساهم أيضا في خلق طبقة من المنظمين والمبدعين التي تفتقدهم كثير من البلدان النامية؛
- تساهم المؤسسات الناشئة من خلال توليد الدخول في تشجيع المدخرات التي تعتبر مصدرا للإستثمارات القطاعي ـــة أو الفردية.

3.3.2. البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الناشئة في مصر:

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الناشئة في مصر كما يلي:

أولا: المساعدات في مجال التمويل : تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمؤسسات الناشئة عددا من المساعدات في مجال التمويل منها:

- بنك التنمية الصناعية؛
- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين؛
- الصندوق الاجتماعي للتنمية؛
- جمعية رجال الأعمال

ثانيا: المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة : يقوم بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية بدور بارز في مجال التسويق للمؤسسات، يتولى كذلك تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية. (بوقموم و معيزي، 2013)

4.3.2. أهم الشركات الناشئة في مصر

تعد شركة **مكسب MaxAB** من أهم الشركات الناشئة في مصر التي تأسست عام 2018 حيث تساهم على تعزيز الربط بين الأطراف المنخرطة في سلسلة التوريد، وتعتبر بمثابة منصة للتجارة الالكترونية تهدف إلى ربط موردي السلع الاستهلاكية مثل الأغذية ومواد البقالة مع تجار التجزئة الصغار والمحلات التجارية في المناطق ذات الخدمة الضعيفة، كما تهدف الشركة- حسب موقعها الالكتروني- إلى إعادة هندسة وبناء سوق الأغذية والبقالة باستخدام تقنيات معتمدة على البيانات وسلاسل التوريد الحديثة، وتساعد تجار التجزئة الصغار في الحصول على أفضل الأسعار مع الشفافية في إظهارها لتجار التجزئة أو الموردين، وتقدم كذلك خدمة التوصيل على مدار الساعة، ووفًقا لإحصائيات الشركة فقد أنجزت في عام واحد أكثر من 40.000 شحنة شملت 680 صنفا من البضائع لأكثر من 9000 تاجر تجزئة، وقد حصلت شركة مكسب على أكبر تمويل في الشرق الأوسط من خلال جمع إجمالي 6.2 مليون دولار في سبتمبر 2019 من طرف عدة جهات استثمارية.

- **Crowd Analyzer**: إن النمو المتزايد لوسائل الإعلام الاجتماعية في الشرق الأوسط وما ينتج عنه بالضرورة من تدفق في المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، مما يخلق حاجة جامحة إلى أداة ذكية قادرة على جمع وتحليل ملايين البيانات من منصات التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنجليزية لخدمة جميع الشركات العاملة في الشرق الأوسط، كانت هي الفكرة الأساسية لإنشاء شركة Crowd Analyzer في عام 2013 حيث تقوم بجمع وتحليل المحتوى العربي وملايين البيانات من وسائل الإعلام الاجتماعية وتقديم الرؤى والأفكار حول هذا المحتوى، وتتميز بقدرتها على تحليل اللغة العربية وتمييز كلماتها وفقا للمعنى المقصود منها وتحليل لهجات اللغة العربية المختلفة سواء إن كانت اللهجة المصرية أو الخليجية أو الشامية فضلا عن العربية الفصحى، إضافة إلى قدرتها على التعرف على مشاعر العملاء ومواقعهم وأعمارهم وأجناسهم، وخلال سنوات وجيزة أصبحت Crowd Analyzer هي الأداة الأولى لتحليل المحتوى العربي على شبكة الإنترنت التي تلجأ إليها الكثير من الشركات الناشئة ومؤسسات أبحاث السوق في منطقة الشرق الأوسط، وقد حصلت الشركة على العديد من الجوائز منذ نشأتها، ففي فيفري عام 2014 فازت بجائزة مسابقة تحدي الموبايل العربي، وفي مارس فازت بجائزة مؤتمر عرب نت بيروت، وغيرها من الجوائز.

4.2. أهم الشركات الناشئة في العالم العربي لسنة 2020:

ستعرض فيما يلي أهم الشركات الجديدة التي حققت نموا جيدا خلال 2020 (بنو جعفر، شالا، و طبوش، 2021، صفحة 100):

- **شركة ايكار Ekar:** هي شركة تقوم عبر تطبيقها (المتوفر على متجر آبل وبلاي ستور) بتشغيل خدمة تأجير السيارات في الشرق الأوسط (الامارات العربية تحديدا)، وهي تضم أسطولا ضخماً من السيارات يتألف من أكثر من 10آلاف سيارة، ومن المتوقع أن يصل حجم مستخدمي التطبيق أكثر من مليون مستخدم مسجل بحلول عام 2021، حيث يدفع فيها مستخدم الخدمة على دقائق الاستخدام فقط على عكس مزودي خدمات تأجير السيارات التقليدية، فالمستخدم

  مسؤول فقط عن الوقت الذي استخدم فيه السيارة، وليس مطالبا بالدفع للوقود، الركن،الصيانة.
- **شركة Carzaty** : تسعى هذه الشركة إلى توفير أفضل عروض السيارات للعمانيين والمقيمين في السلطنة بأقل الأسعار، وعلى عكس الوكالات، لا تمتلك شركة كارزاتي صالة عرض كبيرة للسيارات، ولا تمتلك مخزونا كبيرا من السيارات، لكن تتبنى نهجا مبتكرا يعتمد على منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت، وتوفر خدمة توصيل السيارات في الوقت المحدد لتقليل التكاليف، وتوفير الكثير من المال على العملاء. ولا تقتصر كارزاتي على نوعية سيارات معينة ولكن تتيح الشركة العديد من علامات السيارات العالمية المختلفة؛ مثل: علامة نيسان، وميتسوبيشي، وتويوتا، وإنفينيتي، ولاند روفر، والعديد من العلامات الأخرى.
- **فلوراناو FloraNow:** استطاعت شركة فلوراناو وهو سوق تأسس في 2016 في دبي يربط بين مزارع الزهور حول العالم، وبين البائعين المحليين والفنادق ومنظمي الحفلات وغيرهم في الإمارات العربية المتحدة. يضم السوق حاليا أكثر من 12ألف مشترك، ومئات المشترين من أنحاء العالم، بما في ذلك مزارع في سريلانكا وتايلاندا وكولومبيا، وبدأت شركة فلوراناو، مدفوعة بالتمويل الذي حصلت عليه في ديسمبر 2019 والبالغ قيمته 3ملايين دولار، وفي عام 2020 قامت بالتوسع في سوق الزهور المستوردة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تقدر قيمته بـ124مليون دولار.

3. تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب السابقة:

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي يسلط عليها الضوء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع نظرا لعدة أسباب وظروف مرت بها.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة حديث خاصة بعد تراجع أسعار البترول وانتهاج سياسة التنوع الاقتصادي المبني أساسا على المؤسسة وحلق القيمة المضافة ومناصب الشغل بالإضافة إلى التوجه نحو الابتكار، وهذا ما يعتمد عوامل مرتبطة بجوانب الاقتصاد الكلي .

1.3. المؤسسات الناشئة في الجزائر

من خلال الظروف التي مرت بها الجزائر والأزمات المالية المتعاقبة فإن الواقع يعكس عدم وجود تجارب رائدة في مجال المؤسسات الناشئة، بالرغم من وجود العديد من المبادرات في إنجاح هذا القطاع، كما أن معظم المؤسسات الناشئة في الجزائر هي عبارة عن تجارب سابقة في العالم .

سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال. بناء على المشرع الفرنسيفقد ضم المشرع الجزائري مفهوم (الحاضنات). هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل. 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بوالشعور، 2018، صفحة 428).

وإلى جانب الإجراءات المتخذة والسياسات المتبعة في سبيل تعزيز دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، وتزامنا مع الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات فقد تم انخاذ إجراءات تحفيزية جديدة لتعزيز مكاسب المؤسسات الناشئة من خلال الطبعة الثانية للمؤتمر السنوي للمؤسسات الناشئة" ألجيريا ديسرابت"، وخلال المؤتمر, قدم مدير المؤسسات الناشئة وهياكل الدعم بالوزارة المنتدبة حوصلة لأعمال اللجنة الوطنية للشركات الناشئة التي تتكفل بدراسة طلبات الحصول على علامة "شركة ناشئة" ، حيث تضم عددا من الخبراء من القطاع الخاص وإطارات من عشر وزارات، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير جديدة لدعم الابتكار في الجزائر, من بينها برنامج "كيك ستارت" (Kick Start) الذي يهدف إلى مرافقة أصحاب المشاريع المبتكرة من أجل خلق مؤسساتهم الناشئة.(الجزائرية، 2022)

وفي هذا المجال تضمن المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال . "وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

2.3. تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

أصبح مفهوم المؤسسات الناشئة من بين أكثر المفاهيم الأكثر تداولا في الجزائر أكاديميا، إعلاميا وسياسيا وهو ما يبرز رغبة الدولة في التوجه نحو ترقية هذا النوع من المؤسسات لعدة أهداف تتعلق أساسا بتحقيق التنمية المستدامة، التنويع الاقتصادي، تشجيع الاستثمار خارج المحروقات، تثمين البحوث العلمية والاستفادة من الكفاءات العلمية والحد من هجرة الأدمغة حيث يراد من الشركات الناشئة أن تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي، وتحقيق هذه الأهداف يعتمد على مدى نجاح الشركات الناشئة والذي يتطلب توفر عدة مقومات ضمن بيئة متكاملة تسمح بظهور هذه الشركات وتحقيق نموها واستمراريتها.

إلا أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعرف جملة من العوائق والتحديات تقف حائلا أمام تطورها نذكر منها (بورنان و صولي، 2020، صفحة 136):

- ضعف المرافقة والدعم المقدم للمؤسسات الناشئة نظرا لمحدودية حاضنات الأعمال؛
- ضعف روح المقاولاتية والمخاطرة لدى الشباب الجزائري والنظرة المجتمعية الضيقة التي مازالت ترى أن العمل الثابت لدى مؤسسات الدولة أضمن من الاستثمار وتضييع الأموال في مشاريع قد تفشل بنسبة كبيرة؛

- ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي،
- انفصال الجامعات ومراكز البحث العلمي عن بيئة الأعمال في الجزائر ومتطلبات السوق؛
- ضعف التمويل وهذا راجع للأسباب التالية:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة؛
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة؛
- الافتقار إلى السجلات المالية أي افتقادها إلى الحد الأدنى من المستندات، والسجلات والضمانات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- صعوبة إعداد دراسات جدوى
- ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة حيث تعتبر هذه النقطة في غاية الأهمية خاصة عند دراسة حاجة المشروع الصغير الحصول على تمويل أثناء التشغيل أو للتوسع إذ لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية،
- الإجراءات البيروقراطية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم وتسهل عمل هذه المؤسسات؛
- ارتفاع الأعباء الجبائية؛
- عدم مواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال العالمية.

2.3. الدروس المستفادة من التجارب السابقة

لا شك أن تجارب الشركات الناشئة التي حققت نجاحات مرت بسلسلة من الإخفاقات والنجاحات شكلت هويتها الحالية وساهمت في صعودها طريق النجاح، وقلما نجد شركة ناشئة لم تمر بأزمات وظروف صعبة لكنها اليوم استطاعت تجاوز الأزمات والعودة إلى نشاطها مجددا بنفس القوة والأداء وذلك من خلال عدة عوامل وأسباب.

ومن أهم الدروس التي يمكن أن نخرج بها والتي من الممكن أن نستفيد منها ما يلي:

- الإيداع في الفكرة والتي غالبا ما يجب أن يُنظر إليها من زوايا مختلفة؛
- يمثل التمويل واحدا من أهم تحديات الشركات الناشئة، ولكن طالما هناك فكرة جديدة وجيدة فمشكلة التمويل لها دائما حل في معظم التجارب السابقة ؛
- البحث الدائم عن المعرفة الذي له دور مهم جدا بالنهوض بالشركات الناشئة؛
- المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الناشئة يمكن أن تفوق تلك المكاسب التي تم الحصول عليها من المؤسسات الكبيرة إذا أُعطي لها ما تستحقه من الاهتمام؛
- تؤكد التجارب السابقة أن جهد العديد من الهيئات الرسمية وشبه الرسمية في دعم المؤسسات الناشئة كالوزارات والجامعات بالإضافة إلى غرف التجارة ومعاهد تطوير الصناعة قد ساهم في دعم نجاح هذه المؤسسات؛
- التشريعات والتسهيلات المتمثلة في المساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الناشئة توفر مناخا مدعما لها؛
- تؤكد التجارب أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد وتنميته من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القيمة المضافة وتشغيل العمالة والمساهمة في التصدير وهذا ما يؤثر إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها المختلفة.

3.3. الجهود المبذولة لتكييف المؤسسات الناشئة مع المستجدات العالمية

بعد استعراضنا لأهم التجارب الدولية الناجحة لمؤسسات ناشئة ومساهمتها في التنمية المستدامة، فإن الجزائر

وسعيا منها وإدراكا لأهمية المؤسسات الناشئة قامت بإصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 ليتمم قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 بالقطاع من خلال تحسين بيئة نشاطاتها، وتشجيع انشاءها والحفاظ على ديمومتها، ولغرض تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة قامت السلطات الجزائرية بما يلي:

- تكليف المشاتل وحاضنات الأعمال بمساعدة المؤسسات الناشئة ودعمها ،
- إنشاء مراكز التسهيل لتحقيق العديد من الأهداف أهمها وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع،
- وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية،

إعلان الحكومة في 2020/03/20 عن قرارات جديدة لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها على رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها. وأعلنت الحكومة عن اتخاذ قرارات لتجسيد هذه الإستراتيجية المتمثلة في (عراب و صديقي، 2021)

إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة،

وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة،

تمويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ،

تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني،

II - النتائج ومناقشتها :

من خلال دراستنا هذه نخلص أن المؤسسات الناشئة لديها خصوصيات تميزها عن غيرها، تتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة في مجالها، وتشمل جميع المجالات وليس الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وحسب ، إلا أن عوامل نجاح التجارب السابقة متشابهة إلى حد ما، وهذا راجع إلى درجة تكامل ونضوج عدة عوامل كالبيئة الخارجية المحيطة التي توفر مناخا مدعما للمؤسسات الناشئة وعوامل تنظيمية متعلقة بها، وهي جديرة بالاحتذاء، و تسمح بتدعيم خطوات الاتجاه نحو دعم تنمية قطاع المؤسسات الناشئة ، فضلا عن السياسات المتخذة داخل كل دولة على حدة ولنجاح التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الناشئة يجب أن تعي الدولة أن قضية تنمية هذه المؤسسات ليس شأنا خاصا بها وإنما يجب تبني إستراتيجية اقتصادية متكاملة وواضحة لدعم وتطوير هذه المؤسسات أساسها بناء الإطار التنظيمي لأعمالها وتطوير عناصر الدعم الفني خاصة في مجالات التوعية والاستشارات والتسويق، بالإضافة إلى تفعيل دور البنوك التنموية وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم والشروط الملائمة لها، والعمل على إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو تطوير وعصرنة مؤسسات هذا القطاع نظرا لما تحققه من نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء من حيث نسب مساهمتها في التشغيل ، الناتج الداخلي الخام، المحروقات، ومن ثَم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

III- الخلاصة:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة أحد أهم المواضيع الهامة الذي يشغل أذهان متخذي القرار الاقتصادي، و ذلك لما تتمتع به من أهمية و قدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة و النهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد ثبت من خلال دراستنا أن العديد من الدول حققت العديد من المزايا الاقتصادية بالاعتماد أساسا على هذا القطاع

، وخلافا لبعض الدول الأخرى التي اعتمدت على نظرية الصناعات المصنعة، أي البدء و هي التجربة التي أثبت الواقع فشلها في الكثير من الدول النامية و منها بعض الدول العربية.

إن نجاح برامج التنمية المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الناشئة في بعض الدول جعل الكثير من هذه الأخيرة تعيد النظر في إستراتجيتها التنموية، بإعادة توجيهها من خلال الاعتماد على هذا القطاع ، حيث أن المؤسسات الناشئة يمكن أن تكون محركا قويا للتنمية الاقتصادية، غير أنه لا بد لهذا القطاع أن يستفيد من تجارب بعض الدول التي أصبحت رائدة .

وعليه فإن ما يمكن أن نستخلصه من خلال التجارب الدولية و التي يمكن التركيز عليها وتطبيقها في الجزائر : التركيز على الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، تشجيع اللامركزية في الإنتاج ، إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف ، الاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها، توفير وتنويع وسائل التمويل بأقل التكاليف خاصة على المدى القصير ، التعاون الاقتصادي من خلال التعاقد خاصة المناولة ، تقديم الضمانات والحوافز والتشجيع على التصدير ، ربط الجامعة بواقع العمل والأخذ بالجدية اللازمة للبحوث الحبيسة الأدراج والمخابر وتفعيلها ودعمها.

- الإحالات والمراجع :

- العربية.نت. (4 10, 2019). *11 شركة إيطالية ناشئة تستعرض تقنياتها في جايتكس* . تاريخ الاسترداد 24 4, 2021، من العربية.نت: https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2019/10/04/11
- حسن القمحاوي. (2012). *الصناعات الصغيرة والمتوسطة .. مفتاح التنمية في الهند* . تاريخ الاسترداد 25 04, 2022، من إدارة واقتصاد: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm
- خالد ممدوح. (2019). *تألق الشركات الهندية الناشئة في الذكاء الاصطناعي* . تاريخ الاسترداد 03 04, 2022، من العين الاخبارية: https://al-ain.com/article/best-artificial-intelligence-startups-india
- شريفة العابد برنيس. (سبتمبر, 2017). التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما فائدتها للجزائر؟ *التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون* (51)، الصفحات 275-294.
- شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 4* (2)، الصفحات 417-431.
- شوقي جباري، و حمزة العوادي. (2012). قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السليكون نموذجين. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية* (3).
- صالح لخضاري. (ديسمبر, 2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر-الاستراتيجية والجهود-. *مجلة العلوم الإنسانية ، أ* (50)، الصفحات 209-221.
- عاصم أحمد البتدي عبد النبي. (2012). المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجا. *مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك* (12/11).
- عائشة بنو جعفر، ابراهيم شالا، و أحمد طبوش. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 8* (1)، الصفحات 90-107.
- فاطمة الزهراء عراب، و خضرة صديقي. (2021). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة -دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 8* (1)، الصفحات 33-47.
- محمد الناصر مشري. (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة(مذكرة ماجيستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- محمد بوقموم، و جزيري معيزي. (2013). إضاءات على بعض التجارب بتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *ملتقى وطني استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* ، (الصفحات 1-20).
- محمد راتول، و وهيبة بن داودية. (2006). بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة. *مقدمة ضمن الملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* (الصفحات 172-179). الشلف: جامعة الشلف.
- محمد ساحل، و عبد الحق بن تفات. (2017). التجربة إليطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلى الدراسات المالية والمحاسبية* (8)، الصفحات 615-622.
- محمد عبد الله يوسف محمود. (2015). الأراضي ودورها في التنمية الحضرية المستدامة، محافظة السويس: الواقع وآفاق المستقبل. *مداخلة ضمن المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية* (الصفحات 1-20). القاهرة: مصر.
- محمد عبد الله يوسف محمود. (جانفي, 2012). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، 4* (14)، الصفحات 8-45.

- مركز تطوير المنشآت. (2005). دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. *مقدمة ضمن الملتقى الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية*، (الصفحات 1-20). الدمام.
- مصطفى بورنان، و علي صولي. (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة(حلول لانجاح المؤسسات الناشئة). *مجلة دفاتر اقتصادية ، 11* (1)، الصفحات 131-148.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (06 مارس، 2022). *إجراءات تحفيزية جديدة لتعزيز مكاسب المؤسسات الناشئة* . تاريخ الاسترداد 02 06، 2022، من https://www.aps.dz/ar/economie/122408-2022
- يوسف حسين، و اسماعيل صديقي. (2021). دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشارقي العلوم الاقتصادية ، 8* (1)، الصفحات 68-89.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بن موسى حسان (2022)، تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر ،مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 04 (العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر 113-128